

الاقتصادات الخليجية بين تقلبات أسعار النفط وسياسات التنويع الاقتصادي

أ.م. د باسمة كزار حسن

جامعة البصرة / مركز دراسات البصرة والخليج العربي
قسم الدراسات الاقتصادية

<https://orcid.org/0000-0002-9298-0784>

*e-mail: basima.hasan@uobasrah.edu.iq

المستخلص :

إن الاعتماد على النفط كمورد وحيد ترتبط أسعاره بالأسواق العالمية ويبقى عرضة للتقلبات الحادة بين الحين والآخر، يهدد أمن الاقتصاد الخليجي واستقراره، مما يقتضي ضرورة تبني استراتيجية دائمة للنمو الاقتصادي تقوم على مصادر متنوعة، دائمة ومستمرة لخلق الدخل والعملية الصعبة، ويعتمد على تنويع الناتج المحلي وخلق القيمة المضافة، وفي هذا السياق سعت دول الخليج على غرار البلدان الريعية المصدرة للنفط لانتهاج سياسات للتنويع الاقتصادي، التي تهدف إلى هيكلة الاقتصاد الخليجي من جديد من خلال إشراك كل القطاعات الاقتصادية البديلة في مسار التنمية، وقد تبلورت رهانات الاقتصاد الخليجي بين واقعه الريعي، وبين تنويع النشاط الاقتصادي وهو ما سنتوقف عنده في خلال هذا البحث.

الكلمات المفتاحية : الاقتصادات الخليجية، سياسات التنويع الاقتصادي، أسعار النفط
الاقتصاد الأكثر تنوعاً، المرض الهولندي.

Gulf economies between oil price fluctuations and economic diversification policies

Asst. Prof. Dr. Basima kzar Hassan

University of Basra

Center for Basra and Arab Gulf Studies

Department of Economic Studies Article information

Abstract:

Relying on oil as the sole resource—whose prices are tied to global markets and remain subject to sharp fluctuations from time to time—poses a threat to the security and stability of the Gulf economies. This necessitates the adoption of a sustainable strategy for economic growth based on diversified, continuous, and sustainable sources for generating income and foreign currency. Such a strategy depends on diversifying the gross In this context, the domestic product and creating added value Gulf countries, like other rentier oil-exporting nations, have sought to implement economic diversification policies aimed at restructuring their economies by involving all alternative economic sectors in the development process. The challenges facing Gulf economies lie between their rentier nature and the goal of diversifying economic activity—an issue this study will address

Keywords: Gulf economies, economic diversification policies, oil prices , Ekonomi lebih terdiversifikasi, Penyakit Belanda

المقدمة:

بالنظر إلى الظروف الاقتصادية الحالية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما مع انخفاض أسعار النفط بأكثر من 40% في السنوات الأخيرة، هناك مخاوف بشأن التأثير طويل المدى على الاستقرار المالي لدول الخليج. إذ حذرت وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيف الائتماني من احتمال استمرار هذا الاتجاه الهبوطي والتأثير على عائدات النفط التي تشكل جزءاً كبيراً من دخول دول الخليج. وعادة ما تمثل عائدات النفط حوالي 46% من إجمالي الإيرادات في دول الخليج، إذ تمثل صادرات النفط ما يقرب من 75% من إجمالي الصادرات. وفي ظل هذه الأزمة، يدعو الاقتصاديون إلى زيادة التنويع الاقتصادي في دول الخليج، التي تعتمد بشكل كبير على صادرات النفط في الدخل القومي. وقد بُدلت جهود لتقليل الاعتماد على عائدات النفط والانتقال نحو اقتصاد أكثر تنوعاً في دول الخليج من خلال سياسات مختلفة. وفي حين تم إحراز بعض التقدم في التنويع في السنوات الأخيرة، لا تزال الحكومات بحاجة إلى بذل المزيد من الجهود في هذا المجال، بما في ذلك تعديل الحوافز المتاحة للعمال.

أهمية البحث: يكتسب البحث أهميته من خلال أهمية سياسات التنويع الاقتصادي في حد ذاتها كآلية وكنموذج فاعل لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفك التبعية للنفط كطاقة تتميز بالنضوب وعدم التجديد، وحماية الاقتصادات الخليجية من تقلبات أسعار هذه السلعة في الأسواق الدولية، وبذلك السعي لتحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي الدائم.

مشكلة البحث: تعد اقتصادات منطقة الخليج من بين الأكثر تضرراً من انخفاض أسعار النفط، لأن القطاع النفطي يشكل المصدر الرئيس للدخل، إذ يمثل حوالي 80% من إجمالي الإيرادات الحكومية وحوالي 49% من الناتج المحلي الإجمالي الخليجي. وقد نفذت دول الخليج سياسات مختلفة لتنويع اقتصاداتها، لكن هذه السياسات كانت

في معظمها قصيرة الأجل وتزامنت مع انهيار أسعار النفط، وتفتقر إلى استراتيجية طويلة الأمد لتنويع هذه الاقتصادات. إنَّ جوهر المشكلة التي يعالجها البحث تتمثل بالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية وارتباطها المطلق بالاقتصادات الخليجية، الأمر الذي يهدد هذه الاقتصادات بالانهيار

فرضية البحث : تتمثل فرضية البحث في أنَّ اعتماد الاقتصادات الخليجية بشكل كلي على (النفط الخام) أدى إلى انعدام تنويع القاعدة الاقتصادية لاقتصادات هذه الدول من جهة، ومن جهة أخرى جعلت منها عرضةً للتذبذبات والصدمات. فضلاً عن أن الاهتمام بالتنويع الاقتصادي أضحى هدفاً أساسياً وشرطاً ضرورياً لبناء اقتصاد عصري أكثر استدامة.

هدف البحث: دفع التراجع لأسعار النفط إلى المطالبة بمراجعة جوهرية تستهدف زيادة التنويع الاقتصادي، وعليه يهدف هذا البحث إلى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية وذلك بالتركيز على أهم السياسات التي اعتمدت في هذا المجال، وتنويع مصادر الدخل من خلال كشف جوانب الخلل والعمل على إصلاحها عن طريق سياسات واستراتيجيات التنويع الاقتصادي.

منهجية البحث: في سبيل تحقيق الهدف من هذا البحث، تم انتهاز أسلوب التحليل الوصفي في عرض الطرح النظري المتعلق بمفهوم سياسات التنويع الاقتصادي؛ والمنهج التحليلي في قراءة البيانات المتوفرة حول مؤشرات التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية المصدرة للنفط .

المبحث الأول: الإطار النظري لسياسات التنويع الاقتصادي

أولاً: مفهوم سياسات التنويع الاقتصادي:

تعد سياسات التنويع الاقتصادي استراتيجيات تنموية تهدف إلى تقليل المخاطر الاقتصادية؛ بتحسين مستوى الدخل؛ وتعزيز القيمة المضافة؛ فضلاً عن توسيع فرص الاستثمار وتعزيز الترابط داخل الاقتصاد، وعادة ما تتضمن هذه السياسات ثلاثة أهداف مترابطة، تتمثل بزيادة القيمة المضافة في القطاعات المختلفة؛ وتحقيق استقرار في النمو الاقتصادي؛ وتوسيع قاعدة الإيرادات ؛ (Tony,2992m8) ، ناهيك عن أن سياسات التنويع الاقتصادي تعد من الأدوات الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وهي تمثل أحد أبرز التحديات التي تواجه الدول التي تعتمد بشكل كبير على تصدير سلعة واحدة، مثل النفط. إذ تتعرض عوائد هذه السلعة لتقلبات وتذبذبات في الأسواق العالمية، والتي تتعرض عوائدها للتقلبات والتذبذبات في الأسواق العالمية، لذا: لا يمكن الاعتماد عليها وحدها لدفع عجلة التنمية المستدامة (Poor and lazy,2016,3-2) مما يُنظر إلى سياسات التنويع على أنها وسيلة لتوزيع الاستثمارات، عبر قطاعات متعددة من الاقتصاد، وهو ما يساعد على تقليل المخاطر الناتجة من الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو عدد قليل من قطاعات قليلة جداً (Kapunda,2003,51).

تشير سياسات التنويع إلى الاستراتيجيات التي تهدف إلى تقليل الاعتماد على مجموعة محدودة من الصادرات التي تتأثر بتقلبات الأسعار والكميات، ويتم بالبحث عن فرص جديدة أو بتطوير منتجات داخل القطاع نفسه كالتعدين؛ والطاقة؛ أو الزراعة. (Hvidt,2013,5). ويكون الاقتصاد متنوعاً إذا كان الهيكل الإنتاجي مقسماً على عدد كبير من الأنشطة المختلفة في طبيعتها أو السلع والخدمات المنتجة.

كما تعرف سياسات التنويع الاقتصادي بصورة أساسية في إطار اقتصادات الدول العربية النفطية على أنها: "عملية تستهدف تقليل مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، وفي الإيرادات الحكومية، من خلال: تعزيز مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي؛ وتقليص دور القطاع الحكومي؛ وتنمية القطاعات.(Belqala,2015,23).

تعرف سياسات التنويع الاقتصادي في سياق اقتصادات الدول العربية النفطية بأنها جهود تهدف إلى تقليل الاعتماد على النفط في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات الحكومية، من خلال: النفط في الناتج والرغبة في تحقيق عدد أكبر لمصادر الدخل الرئيسية في الاقتصاد، التي من شأنها أن تعزز قدراته الحقيقية بضمن التنافسية العالمية، وذلك بتنويع هيكل الصادرات؛ وتفعيل دور الجباية الضريبية لتوسيع إيرادات الموازنة العمومية؛ ورفع القدرة الإنتاجية للقطاعات المتنوعة؛ حتى وإن لم تكن ذات تنافسية عالية ؛ وذلك بهدف الارتقاء بمساهمة القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي؛ وبذلك تتعدد البدائل الاقتصادية لتحل محل المورد الواحد (Al-Jubouri,2016,2). وهناك تعريف آخر ينص على أنها توزيع الاستثمار على مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية، بهدف تقليل مخاطر الاعتماد المفرط على مورد واحد أو قطاع واحد أو عدد محدود جداً من القطاعات (Marzuk,2014,57)، ناهيك عن أن عدداً من الاقتصاديين يعرفون التنويع الاقتصادي بأنه عملية توسيع مصادر الدخل من خلال اعتماد نهج متوازن في التنمية الاقتصادية، يعتمد على التكامل المدروس بين مختلف القطاعات والنشاطات (Ghilan,2007,33). فسياسات التنويع الاقتصادي تعني أنه على البلد أن ينتج لتصدير قائمة واسعة من السلع والخدمات(،Paul14-2008,13)، في حين يراه الآخرون على أنه يهدف إلى تنويع الهياكل الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية المختلفة إلى إنشاء قطاعات جديدة تسهم في توليد الدخل، مما يقلل الاعتماد على

القطاع النفطي ويحد من الاستنزاف المستمر لهذا المورد، ومن ثم سوف تقضي هذه العملية إلى فتح ميادين جديدة يمكن الحصول منها على قيمة مضافة عالية وتستوعب الكثير من الأيدي العاملة المحلية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي في الأجل الطويل (Al-Shabibi,2010,108).

بشكل عام تتضمن سياسات التنويع تقليل الاعتماد على المورد الوحيد والانتقال إلى مرحلة تعزيز القاعدة الاقتصادية في مجالي الصناعة والزراعة، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة إنتاجية، مما يعني بناء اقتصاد وطني قوي يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في قطاعات عدة (Le- Yin,2003,7). إن الهدف الأساسي من سياسات التنويع هو تقليل الاعتماد على قطاع النفط وعائداته، من خلال تعزيز اقتصاد غير نفطي وزيادة الصادرات غير النفطية وتوفير مصادر إيرادات بديلة. وفي الوقت ذاته، يسعى إلى تقليص دور القطاع العام (Marzuk,2014,57).

ثانياً: أهمية سياسات التنويع الاقتصادي بالنسبة للدول النفطية:

تعد سياسات التنويع الاقتصادي هدفاً ذا أهمية كبيرة لأنه يؤدي إلى استخدام جميع الموارد المتوفرة وفي العديد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن أنه يمثل الدعامة الأساسية لدفع حركة التنمية الاقتصادية بأبعادها المختلفة باتجاه تحقيق أهدافها وتحقيق استقرار اقتصادي. إذ تبرز أهمية التنويع الاقتصادي في خلق قطاعات إنتاجية جديدة تعمل على زيادة مصادر الدخل وتقلل من الاعتماد الكلي على القطاعات التقليدية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فهناك العديد من المنافع التي يمكن أن تنشأ عن الاقتصاد الأكثر تنوعاً أهمها :

1-تعمل سياسات التنويع الاقتصادي على زيادة معدل التبادل التجاري، عندما تقتصر التجارة الخارجية على منتج واحد، إذ إن انخفاض أسعار هذا المنتج سيؤثر

سلبًا على حجم الصادرات ويؤدي إلى تراجع الإيرادات المالية للدولة. وبالمقابل إذا كان هناك تنوع في الصادرات فإن مخاطر انخفاض الأسعار ستتوزع على مجموعة واسعة من السلع والخدمات، مما يفضي إلى تدنيه بسبب الخسائر الناجمة عن التذبذبات وارتفاع معدل التبادل التجاري (Al kteb , 2014,8)

2-إنشاء اقتصاد مستدام يلبي احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، بعيداً عن النفط مع تشجيع الاستثمار الأجنبي والقطاع الخاص .

3-قدرة سياسات التنويع الاقتصادي على مواجهة المخاطر والأزمات غير المنتظمة على وجه الخصوص، أي يصبح الاقتصاد أقل تعرضاً للصدمات الخارجية؛ بتحقيق أعلى معدلات الإنتاج؛ وزيادة تحقيق المكاسب التجارية ، وهو ما يساعد بنسبة أكثر على التكامل الإقليمي فضلاً عن أنه يخلق فرص عمل متنوعة تستوعب الأيدي العاملة الباحثة عن هذه الفرص (UnitedNation,2011, 14).

-تسهم في ترسيخ العلاقات التشابكية فيما بين القطاعات الإنتاجية الأمر الذي يترتب عليه العديد من الآثار الخارجية في الإنتاج، التي تنعكس في زيادة النمو الاقتصادي (Dierk&Lehmann,2006,2) كما تظهر أهمية سياسات التنويع بالنسبة للدول النفطية في الآتي: (Al-Jubouri. 2016,2)

5-تنمية اقتصادية متوازنة إقليمياً واقتصادياً تتمثل بتشجيع تنفيذ الخطط المستقبلية يتطلب توفير الخبرات المحلية والأجنبية، بالإضافة إلى المؤسسات الإدارية والبيئية الاقتصادية المناسبة، وذلك من خلال تأمين التمويل اللازم.

6- محاربة لعنة الموارد الطبيعية والمرض الهولندي، إذ إنّ معظم الدول الغنية بالموارد الطبيعية في العالم ولاسيما في أمريكا الجنوبية وأفريقيا وبلدان الخليج العربي تميزت بالفشل في النمو السريع على الرغم من توافر الموارد الطبيعية في هذه البلدان، إذ تسمى هذه الظاهرة (لعنة الموارد الطبيعية) (Halvor, Torvik, 2006, 20) ومن ثم فإنّ التنويع الاقتصادي سوف يساعد على التقليل من هذه اللعنة.

7- إنّ تنويع الصادرات هو بمثابة تحوط ضد تقلبات النمو الاقتصادي، إذ إنّ أحد الأسباب الرئيسة وراء هذا التقلب هو أنّ البلدان النامية تركز في إنتاجها على القطاعات الأكثر تقلباً والتي تتعرض إلى الكثير من الصدمات الكلية سواءً أكانت هذه الصدمات داخلية أم خارجية، إذ لوحظ أن ما يقارب (50%) من التقلبات التي تواجه هذه البلدان كان سببها أنها تركزت في القطاعات الأكثر عرضةً لهذه الصدمات، على خلاف البلدان المتقدمة التي لديها بنية اقتصادية أكثر تنوعاً الأمر الذي يسمح لهيكل صادراتها أن يكون متنوعاً (Miguel, 2013, 5)

8- أنها تتسم بانخفاض نسبي للدخل وعدم مرونة السعر للصادرات مثل: المحروقات وبعض المواد الخام والمواد الغذائية المصنعة (Mejia, 2011, 31). يمكنها أن تكون وسيلة لمواجهة صدمات الاقتصاد الكلي، الناجمة عن التقلبات في أسعار صادرات البلدان المعتمدة على مجموعة محدودة من الصادرات (Gelb, 2010, 10).

9- يسهم تنويع الاقتصاد في استقرار معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة.

ثالثاً: تجارب الدول لسياسات التنويع الاقتصادي:

1-سياسات التنويع الاقتصادي في النرويج : تعد النرويج أكبر دولة مصدرة للنفط في أوروبا، وبحلول عام 1986 وإثر الهبوط الحاد في أسعار النفط، اتخذت الحكومة النرويجية باقتراح من البرلمان إيداع الإيرادات النفطية المتحققة بصندوق خاص (صندوق سيادي للثروة) لتجنب الآثار السلبية لإيرادات الموارد الطبيعية (Al- Jubouri,2014,140).

وقد أسهم الصندوق السيادي في نجاح التجربة النرويجية لإدارة النفط، ومكّنها من الحصول على نمو اقتصادي مستقر بالرغم من تذبذب العوائد النفطية. بخلاف الدول النفطية تتميز النرويج بمعدلات إنتاجية مرتفعة ومعدلات بطالة منخفضة. (Al-Qasim,2009,21). إذ احتلت النرويج المرتبة الحادية عشرة من 137 دولة في تقرير التنافسية العالمي 2022، والمرتبة الأولى في محيط الاقتصاد الكلي؛ والسادسة في المؤسسات؛ والثامنة في التعليم العالي؛ والرابعة عشرة في الابتكار؛ والتاسعة في تطور الأسواق المالية. بينما بلغ الناتج المحلي الإجمالي 370.0 مليار دولار وحصّة الفرد منه 70,391.6 دولار، وبنسبة نمو 0.70% (The Global Competitiveness Report, 2023,22)

2- سياسات التنويع الاقتصادي في المكسيك: بينت تجربة المكسيك أيضاً أن جهود تنويع الصادرات تتوقف على خلق بيئة أعمال محفزة، وهو ما ساعدها على الانضمام إلى اتفاقية أمريكا الشمالية للتجارة الحرة، وعلى غرار ماليزيا عكفت المكسيك على إنشاء مناطق للتجارة الحرة، وحرصت على ضمان توفير أجور جذابة في سوق العمل، ولتعزيز بيئة الأعمال، تم توفير حوافز عدة لتسهيل نفاذ الشركات إلى الأسواق. (Al-Darwish,2015,16).

وقد تمثلت أغلب صادرات المكسيك في: السلع المصنعة 83 %؛ والمواد الغذائية بنسبة 8%؛ أما المحروقات فلا تمثل سوى 5%. كان ترتيبها في تقرير التنافسية 51 من 137 دولة، تأخرت في رتبة مؤشر المؤسسات 132 ؛ وكفاءة سوق العمل 105 وتقدمت في مؤشر حجم السوق 11 ؛ قدر الناتج المحلي الإجمالي ب: 1015874 مليون دولار؛ وحصّة الفرد منه 8.554 دولار، بنسبة نمو 1.93

(The Global Competitiveness Report, 2018,22)

3- سياسات التنويع الاقتصادي في ماليزيا: تمكنت ماليزيا من تحقيق معدل ادخار مرتفع ومستقر، كما استثمرت بشكل كبير في استغلال الأراضي ووضعت برامج مستمرة لتطوير وتنمية إنتاج المطاط وزيت النخيل..، كما استثمرت أيضاً في حقول التكنولوجيا والبنية التحتية؛ ولا سيما بالطاقة والاتصالات والنقل؛ ثم واجهت هجرة العمال المؤهلين؛ وتكثيف عدد طلبة الجامعات التكنولوجية؛ لكنها أسهمت ببناء علاقات مع جامعات أسترالية وكندية؛ وأطلقت برامج تنمية المهارات بتمويل من الاتحاد العام للمنتجين وجامعة العلوم والتكنولوجيا، إذ حولت استراتيجيتها إلى منتجات أكثر تكنولوجية (Gelb, 2010,15)، واختارت تدريجياً نظاماً تجارياً أكثر انفتاحاً. كما عملت على الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار؛ وقامت بعدة تخفيضات لعمالتها الوطنية؛ واعتمدت تدابير مختلفة كإنشاء مناطق التجارة الحرة، ووضع آليات لتمويل الصادرات؛ ودعم الأبحاث وتطوير المنتجات والمؤسسات التجارية بهدف تحسين التنافسية وخفض التكاليف.

4- سياسات التنويع الاقتصادي في التشيلي: تمكنت تشيلي، بفضل ثروتها الطبيعية الوفيرة، من تجنب آثار نقمة الموارد وتحقيق مستوى عالٍ من الاستقرار الاقتصادي. وقد أصبحت البلاد مصدراً أكثر تنوعاً وحيوية للمواد الأولية والمنتجات ذات القيمة المضافة العالية التي تعتمد على هذه الموارد. ولتأسيس إطار قانوني

ومالي لسياساتها الاقتصادية، اعتمدت تشيلي في عام 2000 قاعدة الفائض المالي الهيكلي، التي تهدف إلى ربط الإنفاق الحكومي بالإيرادات الرأسمالية بدلاً من الإيرادات الجارية. وبالتالي، يعكس مفهوم الفائض الهيكلي رؤية مالية متوسطة إلى طويلة الأمد للميزانية الحكومية، مما يسهم في تحقيق استقرار أكبر في الإنفاق الحكومي بغض النظر عن تقلبات الدورات الاقتصادية على المدى القصير.

. (Sultan,2017,3)

أسست صندوقاً يهدف إلى تعزيز التنافسية والابتكار، بتمويل من الضرائب المفروضة على الاستغلال المنجمي. كما عملت على تطوير مجموعة من القطاعات من خلال شراكات تمويلية مع القطاع الخاص، وأنشأت أكثر من 50 قطباً قطاعياً متميزاً. وعلاوة على ذلك، شجعت الشيلي الاستثمار في رأس المال البشري المتميز، بحيث تم تخصيص منح للطلاب المتفوقين للدراسة في الخارج. وقد ركزت سياسة الشيلي للتنوع الاقتصادي على استغلال إمكاناتها الزراعية وتحرير القطاعات ضعيفة الأداء (Spalla, 2010,6). إذ أظهر تقرير التنافسية العلمية لسنة 2022 أن الشيلي احتلت الرتبة 33 من 137 دولة شملها التقرير، واحتلت الرتبة 17 في نمو الأسواق المالية وتطورها. بحيث قدر الناتج المحلي الإجمالي بـ: 245349 مليون دولار وبنسبة نمو %1.60 ، وتمثل حصة الفرد منه 13.576 دولاراً أمريكياً

(The Global Competitiveness Report, 2023,23)

5- سياسات التنوع الاقتصادي في إندونيسيا: قامت إندونيسيا بتشجيع

الزراعة في مقابل الثروة النفطية؛ وتمثل ذلك بتخفيض التكاليف الداخلية بهدف تشجيع تنوع الصادرات. إذ تم استثمار عائدات النفط في تطوير موارد الغاز الطبيعي، لتصديره إلى اليابان واستخدامه كمدخلات لإنتاج الأسمدة. وقد تم توزيع هذه

الأسمدة بأسعار مدعومة، مما أسهم في تحقيق زيادة ملحوظة في الإنتاج الزراعي. فضلاً عن ذلك تم تعزيز الزراعة والاقتصاد الريفي من خلال برامج مجتمعية عدة ، مما ساعد في إنشاء بنية تحتية محلية تشمل المدارس والطرق. وقد شكلت هذه البنية التحتية، وبصفة خاصة في المناطق الريفية، ربع الاستثمارات العامة خلال مرحلة الطفرة النفطية. ونتيجة لذلك، تمكنت إندونيسيا من تحقيق زراعة قوية قادرة على تلبية احتياجات البلاد بأسعار منخفضة. وعند تراجع عائدات النفط في الثمانينيات، تحولت إندونيسيا من إحلال الواردات لتشجيع الصادرات وتنويعها معتمدة في ذلك على تصنيع المنتجات كثيفة العمالة مستفيدة من الأجور المنخفضة.

أما بخصوص سعر الصرف فقامت بتخفيض قيمة العملة الوطنية بالموازاة مع انهيار أسعار النفط. إذ اختارت تدريجياً نظاماً، مع الحفاظ على معدلات مرتفعة للادخار. كما قامت بتخفيضات عدة لعملتها الوطنية، واعتمدت تدابير متنوعة مثل إنشاء مناطق التجارة الحرة، وتطوير آليات لتمويل الصادرات، بالإضافة إلى دعم الأبحاث وتطوير المنتجات.

وقد تم تحرير السياسات التجارية تدريجياً مما أسهم في الحصول على المدخلات المستوردة بأسعار رخيصة؛ كما تم تحرير الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما ذو الصلة المباشرة بقطاع التصدير (Gelb,2010,16) ومن جهة أخرى، عمدت إندونيسيا إلى استراتيجية لترقية السياحة، التجارة والاستثمار تحت شعار "الكل معني".

وفي تقرير التنافسية العالمي 2023 احتلت إندونيسيا المرتبة 36 في ضمن 137 دولة، وتراوح ترتيبها في المؤشرات الفرعية بين 9 في حجم السوق و 26 في محيط الاقتصاد الكلي، وتأخرت في كل من الصحة والتعليم الابتدائي برتبة 94 %.

و 96 في كفاءة سوق العمل. بينما كان الناتج المحلي الإجمالي 943550 مليون دولار بنسبة نمو 5.%(The Global Competitiveness,2023,2).

المبحث الثاني: تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على الاقتصادات الخليجية

أولاً: الانهيار التاريخي لتقلبات أسعار النفط:

اتسمت فترة ما قبل سبعينيات القرن المنصرم بالهيمنة الكاملة لشركات النفط العالمية على الصناعة النفطية ، وقد كانت قرارات التسعير تقع حصراً في أيدي تلك الشركات وفقاً لشروط عقود الامتياز الذي سادت في تلك الفترة ،بينما تكتفي الدول المالكة باستلام الجزء القليل من الأموال نتيجة بيع نفطها في السوق العالمية، وكانت أسعار النفط في تلك الفترة منخفضة جداً تراوحت بين 1 - 2 دولار للبرميل (Rajab,2012,11)، ثم جاءت حقبة السبعينيات من القرن الماضي لتكون مرحلة تدهور الشركات النفطية الاحتكارية في السوق.

إن إنشاء منظمة أوبك كان الحدث الأكبر في السوق النفطية في مطلع ستينيات وسبعينيات القرن المنصرم ومن خلال منظمة أوبك انتقل التحكم بالأسعار من الدول المستهلكة والشركات الكبرى إلى الدول المنتجة، واستطاعت دول أوبك في عام 1971 لأول مرة رفع سعر النفط واستخدمته أيضاً كسلاح للضغط إبان حرب أكتوبر عام 1973 على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأخرى التي كانت تساند الكيان الصهيوني في حربه ضد العرب (Tawfiq ,2011,4) .

وفي عام 1981 بدأت مرحلة جديدة لسوق النفط وعادت أسعار النفط لتتحكم بها الدول المستهلكة ، عندما نجحت وكالة الطاقة الدولية في سحب البساط من دول الأوبك من خلال سياساتها المتمثلة بالخرين الاستراتيجي وضرائب الطاقة ،التي

أسهمت بتقليل الاستهلاك والتحكم بالطلب النفطي وبدأ عندها الانخفاض المتواتر للأسعار (Sharia ، 2008 ، 3) لتصل إلى 15 دولاراً للبرميل في عام (1988) (Resource:BP ,2014).

إن أسعار النفط خلال فترة التسعينيات كانت تتراوح في حدود 20 دولاراً للبرميل قبل أن تتخفض في عام 1998 إلى ما يقارب 12 دولاراً للبرميل ، إذ ارتفعت أسعار النفط في عام 1990 إلى 24 دولاراً للبرميل نتيجة لتوقف صادرات الكويت بسبب الحرب الخليج وإحراق الآبار النفطية في تلك الفترة. ولكن الأسعار ما لبثت أن عادت إلى الانخفاض خلال عامي 1991-1992 ليصل إلى 19 دولاراً للبرميل ، وانهارت أسعار النفط إبان الأزمة المالية الآسيوية عام 1998 التي شهدت انخفاضاً حاداً في الطلب النفطي الآسيوي ، لتصل أسعار النفط إلى أدنى مستوى لها منذ عام 1982 وهو أقل من 13 دولاراً للبرميل كما أسهمت دول أوبك في هذا الانخفاض عندما زادت حصتها الإنتاجية إلى حوالي 2.5 مليون برميل يومياً، وهو ما يعد أعلى زيادة بالإنتاج منذ عام 1988 ، ومنذ عام 1998 تبنت دول أوبك استراتيجية تحقيق التوازن وهو رفع الأسعار بعد الانهيار الكبير إبان الأزمة الآسيوية والوصول إلى مستويات أسعار معقولة ومقبولة من قبل الدول المنتجة والمستهلكة (Dundee,2012,25).

يعد العرض والطلب من العوامل الرئيسية التي تحدد سعر النفط. فقد شهد الاستهلاك اليومي العالمي للنفط زيادة تجاوزت 11 مليون برميل يومياً خلال الفترة من 2000 إلى 2008، مدعوماً بارتفاع الطلب من الصين والهند. وأصبحت الصين تقوم بدور مؤثر في تحديد الأسعار، بحيث لاحظنا انخفاضاً في الأسعار خلال العطل والأعياد الصينية. (Ramadan,2012,4).

كان الانخفاض في الأسعار عام 2001 بسبب تراجع معدلات النمو الاقتصادي فضلاً عن أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعدها بعام قامت أوبك بتخفيض سقف إنتاجها من أجل رفع أسعار النفط وتسنى لها ما أرادت في عام 2002 من ارتفاع في أسعار النفط. وكان هناك العديد من العوامل التي أسهمت في ارتفاع أسعار النفط في القرن الواحد والعشرين وهي : النمو الاقتصادي ؛ وانخفاض سعر الصرف ؛ وانخفاض الطاقات الإنتاجية الفائضة ؛والطلب العالمي على النفط؛ وارتفاع تكاليف الإنتاج؛ ومشكلة الاختناقات في صناعة التكرير، وزيادة نشاط المضاربة في الأسواق الآجلة للنفط؛ (Belqala.2013,10) .ومن تتبع بيانات الجدول (1) نلاحظ بوضوح عدم استقرار أسعار النفط العالمية، إذ إنها ترتفع تارة وتنخفض تارة أخرى، الأمر الذي يوجب على البلدان النفطية ومنها الاقتصادات الخليجية أخذ التحولات اللازمة للحد من هذه التقلبات وعدم تأثر الاقتصاد كثيراً بها.

جدول(1) تطور أسعار النفط للمدة 2000-2024(دولار/برميل)

السنة	السعر
2000	27.6
2001	23.1
2002	24.3
2003	28.2
2004	36
2005	50.6
2006	61
2007	69.1
2008	94.4

الاقتصاديات الخليجية بين تقلبات اسعار النفط وسياسات التتويج الاقتصادي

61	2009
77.4	2010
107.5	2011
109.5	2012
105.9	2013
100,4	2014
36,4	2015
57,0	2016
66,9	2017
85,2	2018
64.0	2019
41.8	2020
69.9	2021
96.4	2022
77.6	2023
74.7	2024

Prepared by the researcher based on: Arab Monetary Fund,
Unified Arab Economic Report, various editions

لم تسر الاتجاهات الخاصة بأسعار النفط في السوق الدولية، على حسب ما
تهوى الدول الخليجية المنتجة، فقد تراجعت أسعار النفط عام 2024، وبحسب أسعار

الجدول السابق فقد وصل سعر برميل النفط إلى 74.7 دولار للبرميل مقارنة بما كان عليه الوضع في 2023 ، بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي في الصين، وكذلك ارتفاع الطلب على استهلاك الطاقة النظيفة.

إن هذا الارتفاع للأسعار عزز الاستثمارات الهائلة في النفط الصخري ، وهذا كله دفع الولايات المتحدة وشركاتها لتطوير صناعة النفط الصخري بأسرع ما يمكن ، لضمان سيطرتها على مصدر الطاقة الرئيسي في العالم لذا سارعت الولايات المتحدة إلى مد الأنابيب الجديدة وبناء سكك الحديد لتضمن النقل السريع وتخفيض تكاليف الإنتاج (US upstream, 2014,4).

لقد كانت ثورة النفط الصخري في الولايات المتحدة مبهرة وواضح فيما بعد إن صناعة النفط الصخري انتقلت من لا شيء في عام 2008 إلى أكثر من 4 ملايين برميل باليوم في نهاية عام 2014 ومن ثم زادت الولايات المتحدة من إنتاجها إلى 4.7 مليون برميل عام 2020 (lane,2015,6) .

ثانياً: أسباب تقلبات أسعار النفط :

تتصف أسعار النفط بخصائص السلع الزراعية والمعدنية في التذبذب الدائم والتقلبات والطابع الدوري، وقد غيرت الأحداث والتطورات التي شهدتها أسواق النفط من منطق واتجاه أسعار النفط الخام بشكل حثيث، وأيضاً اتجهت دول وشركات للاستثمار في مصادر الطاقة البديلة للنفط. ومن جانب الطلب تزايد دور البلدان النامية في الطلب على النفط ولا سيما الناهضة منها وفي الآونة الأخيرة الصين والهند على نحو خاص. ومع تنامي الأسواق المستقبلية، في السلع بشكل عام والنفط بخاصة، أصبحت عقود المستقبلية النفطية وخياراتها من مكونات الحافطة الاستثمارية مثل أدوات الاستثمار المالي، وأضيفت بذلك عوامل جديدة في تحديد أسعار النفط وتقلباته (Ali, 2011,188). لقد أحدث النفط ثورة في الاقتصادات

الخليجية، ولاسيما مع الارتفاع المشهود لأسعاره في السنوات الماضية، وهو ما قلل من أهمية التنويع الاقتصادي في هذه الدول، مما جعل منها طبعاً دولاً ريعية بامتياز وأدى ذلك إلى تعطيل الجهاز الإنتاجي لاقتصاداتها ولم تظهر الحاجة إلى تنويع الاقتصاد إلا عقب انهيار أسعار النفط عام 2014 ، إذ تتمثل أهم أسباب النكسة البترولية في:

1- اختلال معادلة العرض والطلب:

التي تستند للنظرية الاقتصادية، إذ إنه كلما زاد الطلب على المنتج ارتفع سعره، أما إذا فاق العرض على الطلب فينخفض سعره، وهذا ما حدث فعلاً مع انهيار أسعار النفط الذي سجل أدنى مستوياته في أسواق النفط العالمية، إذ سجل سعر البرميل 40.68 دولاراً مع نهاية سنة 2014 ولم تعرف الأسعار ارتفاعاً محسوساً بعد ذلك (Farouk,&Mounya,2017,44) والجدول (2) يوضح الكميات المطلوبة والمعروضة من النفط .

فيما يخص الطلب العالمي على النفط، لعام 2024، فقد وصل متوسط الطلب العالمي إلى 107.8 مليون برميل، واستمراراً لتوقعات المنظمة المتراجعة بشأن العرض العالمي على النفط، والبالغ 52.9 مليون برميل، متراجحاً عن تقدير سابق لها عند 65.9 مليون برميل، عام 2020.

جدول (2) العرض والطلب على النفط بملايين البراميل يومياً

السنة	الطلب العالمي على النفط	العرض العالمي على النفط	العرض العالمي عدا خام اوبك	النفط الخام من اوبك	الفائض/ العجز
2000	75,8	76,9	49,0	27,9	1,1
2001	76,4	77,3	50,1	27,2	0,9
2002	77,0	76,7	51,4	53,3	(0,3)
2003	79,5	79,3	52,3	27,0	(0,2)

مجلة الاقتصادي الخليجي.....العدد (64) حزيران 2025

0,8	29,1	53,9	83,0	82,1	2004
0,1	31,1	53,0	84,2	84,1	2005
(0,8)	30,9	53,7	84,4	85,2	2006
(2,0)	30,2	54,5	84,6	86,6	2007
(0,3)	31,1	54,7	85,3	86,1	2008
(0,6)	28,7	55,5	84,2	84,8	2009
(0,6)	29,2	57,0	86,6	87,2	2010
(0,4)	29,8	57,8	87,6	88,0	2011
0,6	31,2	58,4	89,6	89,0	2012
0,1	30,2	59,9	90,1	90,0	2013
1,0	30,8	61,6	92,4	91,4	2014
2,0	32,0	63,0	95,0	93,0	2015
1,1	32,8	62,5	55,3	94,2	2016
0,1	31,7	63,3	97,0	96,9	2017
(0,4)	31,1	64,5	97,8	98,2	2018
(1,9)	29,2	66,0	98,0	100	2019
(5,9)	25,4	65,9	91,0	96,9	2020
0,6	26,0	52,7	90,4	97,6	2021
2,7	28,7	52,2	95,1	99,6	2022
(3,8)	24,9	51,7	101,6	102,2	2023
1,9	26,8	52,9	103,3	107,8	2024

OPEC, monthly oil market indicators lea,february 2016

OPEC: World Oil Outlook 2019; IEA, World Energy Outlook 2020; BP Statistical Review of World Energy, June 2025; EIA, Energy Outlook

نلاحظ من الجدول السابق تجاوز الزيادات المسجلة في الإنتاج والعرض الأسقف المحددة ويرجع ذلك إلى (AL kater, 2018,55) :

أ-صعود الولايات المتحدة الأمريكية كمصدر للبترول، إذ رفعت إنتاجها من 10 ملايين برميل يومياً إلى 14 مليون برميل، وبذلك تخطت كلا من روسيا والسعودية، اللتين تعدان على رأس الدول المنتجة والمصدرة للنفط عالمياً.

ب-عودة إيران لتصدير النفط: إذ بلغ الإنتاج الإيراني للنفط نحو 3 ملايين برميل يومياً.

ح-زيادة الإنتاج في العراق: حيث تم رفع مستوى الإنتاج من 3.3 إلى 4.3 مليون برميل يومياً، مما يعادل إجمالي إنتاج الجزائر، التي تُعتبر ثالث أكبر منتج للنفط في إفريقيا.

ج-زيادة إنتاج البرازيل للنفط: ارتفع إنتاج البرازيل من 2.6 مليون إلى 3 ملايين برميل يومياً. احتكار الأوبك، لم يعد فعالاً، وباتت مصالح الدول الكبرى فوق كل اعتبار.

2-انحسار دور المنتج المرجح:

تعتمد سياسة المنتج المرجح التي اتبعتها السعودية والإمارات والكويت في العقود الماضية على تبني هذه الاستراتيجية أولاً، ثم التفاوض مع بقية الدول الأعضاء في أوبك للتنسيق وتبني سياسة مشابهة. في حال تم تخفيض الإنتاج، تتحمل جميع الدول

الأعضاء في أوبك هذه المسؤولية، على الرغم من أن النسب قد تختلف أحياناً. ومع ذلك، يلاحظ الآن أن الدول الكبرى المنتجة قد قررت التريث وعدم خفض إنتاجها. ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول تختلف في نسب إنتاجها، كما يتضح من الجدول.

جدول 3: الدول المنتجة للنفط في الخليج سنة 2024

الترتيب	الدولة	الإنتاج مليون برميل/اليوم
1	المملكة العربية السعودية	10.73
2	الإمارات العربية المتحدة	3.30
3	الكويت	2,62

World Energy, June 2025; EIA, Energy Outlook:
<https://www.iea.org/>

هناك ثلاث دول أعضاء في أوبك غير مستعدة لتقليص إنتاجها. على سبيل المثال، تسعى ليبيا إلى زيادة إنتاجها بدلاً من تقليصه. ومن الجدير بالذكر أن عام 1986 شهد انخفاضاً حاداً مماثلاً، حيث توقفت المملكة العربية السعودية طواعية عن أداء دور "المنتج المرجح" في السوق، مما أدى إلى تراجع أسعار النفط من 27 دولاراً إلى 14 دولاراً للبرميل. ولم تتعاف الأسعار إلا في عام 2000، بعد مرور خمسة عشر عاماً (Blanchard and Arezki, 2014, 2014) واعتذرت ليبيا عن خفض إنتاجها النفطي بعد أن انخفض إلى حوالي 200 ألف برميل يومياً خلال الأشهر الأخيرة من عام 2014. وتسعى الآن لزيادة إنتاجها ليصل إلى نحو 900 ألف برميل يومياً، بالرغم من الفوضى السياسية التي تعاني منها. من جهة أخرى، تسعى إيران للتخلص من الحصار الدولي المفروض عليها بسبب برنامجها النووي، والذي أدى إلى تقليص صادراتها إلى أقل من مليون برميل يومياً، مقارنة بنحو 2.5 مليون برميل يومياً قبل فرض الحصار. أما العراق، فيعمل على زيادة إنتاجه لتعويض

النقص والتوقف الذي شهده لسنوات طويلة، وذلك بسبب الحاجة الملحة لإعادة الإعمار ومواجهة الإرهاب، بالإضافة إلى الالتزامات والعقود مع الشركات النفطية الدولية التي تتطلب زيادة الإنتاج.(Khaduri,2014,1).

3- الزيادة الاستثنائية في إنتاج النفط من خارج أوبك:

تمثل الانطلاقة المفاجئة في استخراج النفط والغاز من مصادر غير تقليدية خلال السنوات الأخيرة حالة أخرى، اجتمع فيها ارتفاع الأسعار والتطور التكنولوجي لتحويل مورد كان يُعد غير مجد اقتصادياً في الماضي إلى مورد قابل للاستمرار من الناحية الاقتصادية(Helping,2013,34) فقد شهدت السنوات الأخيرة زيادة استثنائية في إنتاج النفط (الصخري) في الولايات المتحدة وغيرها من بلدان أمريكا الشمالية. تشهد كندا أيضاً وضعاً مشابهاً، إذ يشهد إنتاجها النفطي زيادة مستمرة، ومن المتوقع أن يصل إلى حوالي 5.2 مليون برميل يومياً بحلول عام 2030 بفضل حقول النفط الصخري. في الوقت نفسه، تتبنى روسيا منذ سنوات سياسة توسعية في إنتاج النفط، وقد ارتفع إنتاجها خلال العقد الماضي إلى أكثر من مليوني برميل، ليصل إلى نحو 10.58 مليون برميل يومياً في عام 2024، وهو أعلى مستوى لها منذ نهاية الحقبة السوفيتية.(Emirates Center for Strategic Studies,2025,4) .

أسهمت ثورة النفط والغاز الصخري، وما نتج عنها من فائض في أسواق النفط العالمية، بشكل كبير في انخفاض أسعار النفط. فقد بلغ معدل الإنتاج في أمريكا الشمالية حوالي 18.1 مليون برميل يومياً في عام 2013، وارتفع إلى نحو 19.6 مليون برميل يومياً في عام 2014 (Khaduri,2014,10) .وبمعدل إنتاج بلغ 12.9 مليون برميل عام 2024.(US Energy Information Administration, 2025) .

4-ارتفاع قيمة الدولار: شهد النصف الثاني من العام 2014 ارتفاعاً في قيمة الدولار بنسبة 10% مقابل العملات الأخرى، ولأن الدولار هو العملة الأساسية المستخدمة في تسوية التعاملات الدولية، فإن ارتفاعه يفضي بشكل أو آخر إلى تراجع أسعار السلع المقيّمة به، بما في ذلك النفط، ومن ثم فإن ارتفاع قيمة الدولار على النحو المذكور أسهم في تراجع أسعار النفط العالمية (Emirates Center for Strategic Studies, 2015, 5)، إذ تعد العلاقة بين أسعار النفط والدولار معقدة للغاية. فعندما يرتفع الدولار، تنخفض أسعار النفط، بينما يؤدي انخفاض أسعار النفط إلى زيادة قيمة الدولار مرة أخرى، وذلك بسبب تراجع فاتورة واردات النفط الأمريكية وتقليص العجز في ميزان المدفوعات ومن ثم ارتفاع قيمة الدولار. كما أن ارتفاع قيمة الدولار تدفع دولاً مثل: اليابان والصين أو البلدان الأوربية إلى خفض الإمدادات النفطية المستوردة للحفاظ على مستوى إيجابي لميزان مدفوعاتها. كما إن ارتفاع قيمة الدولار يسهم أيضاً في خفض تكاليف الإنتاج، مما يمكّن عدد كبير من شركات التنقيب عن النفط في روسيا والنرويج والبرازيل مثلاً في المضي قدماً بالمشاريع النفطية بسبب انخفاض التكاليف، مما يزيد حجم المعروض النفطي في الأسواق العالمية وبالتالي هبوط الأسعار (Hassaniya, 2021, 41) إذ سيعتمد مدى انخفاض أسعار النفط على تأثير ارتفاع الدولار على الاقتصادات الناشئة، وبخاصة الصين والهند. إذ إن ارتفاع الدولار، مع استمرار ربط العملة الصينية في ضمن النطاق الحالي، سيؤثر سلباً على صادرات الصين، مما سيؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي فيها، وهو ما تعاني منه بالفعل. هذا التراجع في النمو سيؤثر بدوره على الطلب على النفط. لذا، فإن استجابة الحكومة الصينية لارتفاع الدولار ستشكل أحد العوامل الرئيسية التي تحدد أسعار النفط العالمية.

ثالثاً: تداعيات تقلبات أسعار النفط على الاقتصادات الخليجية

بالنسبة لدول الخليج فإنها تعد بلداناً ريعية بامتياز فهي تواجه تحدياً كبيراً يتمثل في تقليل اعتمادها على النفط. فزيادة إنتاج النفط من المصادر غير التقليدية وتحسين كفاءة استخدام الطاقة يضغطان على أسعار النفط، التي تتأثر بدورها بتقلب التوقعات بشأن نمو الطلب العالمي. ومع الانخفاض المفاجئ الذي شهدته أسعار النفط في السنوات الأخيرة، أصبحت الحاجة ملحة لتنويع الاقتصاد في هذه الدول بدلاً من الاعتماد المفرط على النفط. فقد أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية عام 2014، الذي تجاوز 50%، وإلى تكبد خسائر كبيرة في حصيلة الصادرات والإيرادات الحكومية، بحيث بلغت الخسائر نحو 300 مليار دولار أمريكي، أي ما يعادل 21% من إجمالي الناتج المحلي في دول الخليج. (Global economic prospects,2015,9) كما أدى ذلك إلى تراجع فوائض الحسابات الجارية في عام 2014 إلى 6.1% من إجمالي الناتج المحلي في الدول الخليجية (Global economic prospects,2015,11)

ونتيجة لذلك، تسبب انخفاض أسعار النفط في تقليص مراكز المالية العامة بصورة ملحوظة، إذ سجلت جميع بلدان الخليج عجزاً في المالية العامة في عام 2015، كما تحول فائض المالية العامة في دول الخليج من (6.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2014) إلى عجز قدره (3.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2015)؛ بانخفاض قدره 11 نقطة مئوية من إجمالي الناتج المحلي (Global economic prospects,2015,12) إلى تقليص المراكز المالية العامة بشكل ملحوظ، حيث سجلت جميع دول الخليج عجزاً في المالية العامة عام 2015. كما تحول فائض المالية العامة في دول الخليج من 6.4% من إجمالي الناتج المحلي في 2014 إلى عجز قدره 3.6% من إجمالي الناتج المحلي في 2015، مما يعكس انخفاضاً قدره 11 نقطة مئوية.

وفي ضوء ذلك أصبح من الضروري أن تتبنى الدول الخليجية المصدرة للنفط سياسات فعالة للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة، فقد تزايدت أهمية التنوع الاقتصادي في هذه الدول، إلى الحد الذي أصبح ركناً أساسياً في الخطط والرؤى الاستراتيجية لعدة دول ك رؤية 2030 في كل من السعودية والبحرين وقطر ، ورؤية الكويت 2035، ورؤية سلطنة عمان 2040 ورؤية الإمارات 2050. وهذا ما سوف نتطرق إليه في المبحث القادم .

المبحث الثالث: سياسات التنوع الاقتصادي في الدول الخليجية

تعد سياسات التنوع الاقتصادي من السياسات المهمة وذات التأثير الكبير في الدول التي تتصف بالريعية وعانت من اختلالات وتشوهات كبيرة في هيكلها الاقتصادية المتأتمية من الاعتماد على المورد الوحيد لتمويل مداخلها، مما جعل منها اقتصاديات أحادية الجانب. كما جاءت هذه الصفة بمردودات خطيرة جداً لارتباط أسعار الموارد وبصفة خاصة النفط بالأسواق العالمية وما يجري فيها من التقلبات والتذبذبات الحادة والذي أثر بدوره سلباً على النمو وعملية التنمية الاقتصادية في هذه الدول. وتعد دول الخليج العربي من الدول الخاضعة لكل التجاذبات الناتجة من الاعتماد على النفط وعوائده لتمويل الدخل فيها وقد عانت من الأزمات الاقتصادية والمالية الحادة بسبب تقلب أسعار النفط في الأسواق العالمية؛ مما دفع هذا الوضع صندوق النقد الدولي أحد منظمات برتن وودز إلى إطلاق برامج وصيحات داعية إلى ضرورة تنوع القاعدة الاقتصادية لهذه الدول وأن يكون ذلك من خلال تبنيها لحزمة من السياسات الاقتصادية التنويعية لإعادة هيكلة اقتصاداتها ورفع مساهمة القطاعات الاقتصادية البديلة للقطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين إنتاجيتها ورفع كفاءتها الاقتصادية وخفض معدلات البطالة والتضخم وخلق فرص عمل جديدة وتفعيل دور القطاع الخاص في القطاعات غير النفطية وتطويره. فضلاً عن فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة للدخول والاستثمار في القطاعات

الاقتصادية غير النفطية والنفطية أيضا وبما يخدم عملية التنويع فضلاً عن تحرير التجارة البينية بين دول الخليج العربي وبينها وبين العالم لتنويع الصادرات والاستيرادات ومن ثم تنويع الإيرادات الحكومية، وأخيراً لا بد من الإشارة إلى ضرورة إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية كالسياسات المالية والنقدية وسياسات أسعار الصرف. ونبهت البرامج التي تم طرحها إلى ضرورة الاستفادة من الفوائض المالية التي حققتها هذه الدول من جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية لسنوات عديدة وتوجيهها نحو تنويع القاعدة الإنتاجية وهذا ما انتهجته الدول الخليجية منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي وعند بدء وضع الخطط التنموية في هذه الدول وبالاعتماد على خبرات وكفاءات الاقتصاديين والمخططين لتحقيق التطورات الاقتصادية التي أفرزت نتائج إيجابية طفيفة لكنها مقبولة في تطبيقها للتنويع الاقتصادي؛ وكما هو الحال في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وغيرهما. ولأجل ذلك تضمن المبحث ما يأتي :-

أولاً: أهداف سياسات التنويع الاقتصادي :

تركز السياسات الداعمة لتنويع الاقتصاد على تأمين بيئة اقتصادية مستقرة، وتحسين مناخ الأعمال، وتدعم أنشطة البحث عن فرص العمل والاستثمار في البنية التحتية والتعليم، فضلاً عن تعزيز دور القطاع الخاص، من خلال ضمان نظم للتعليم والتدريب توفر المهارات اللازمة للعمل في القطاع الخاص. (International Monetary Fund, 2014, 4) إدراكاً من الدول الخليجية لأهمية تنويع هياكلها الاقتصادية تبنت مجموعة من السياسات لعل أهميتها تتمثل في الآتي:

1-تبني سياسات تستهدف دفع النمو الاقتصادي والتقليل من حدة تأثير الصدمات النفطية على أدائها الاقتصادي تمثلت في الإنفاق الجاري والإبقاء على الإنفاق الاستثماري عند مستويات داعمة للنمو لحفز الطلب الكلي مع التركيز على مشروعات

البنية الأساسية المادية والبشرية ودعم المبادرات الهادفة إلى زيادة مستويات تنوع مصادر الدخل (Ministry of Economy,2016,17).

2-إنشاء صناعات ناجحة تتدرج في مجالات البتروكيماويات والمعادن الأساسية، وإيجاد قاعدة عريضة من الصناعات التحويلية، وتنمية الموارد الزراعية، ونمو قطاع الخدمات، بما يشمل الخدمات المالية، فضلاً عن السياحة، وإحراز بعض التقدم في خصخصة مؤسسات، ومرافق القطاع العام .

3-تخفيف وإلغاء القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي بهدف تعزيز الاستثمارات في المشاريع التي تدعم التنوع؛ (Belqala,2015,235)، إذ تقدم الدول الخليجية النفطية مجموعة من الحوافز الضريبية والاستثمارية للقطاع الخاص، بهدف تعزيز مشاركته في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية. كما أولت هذه الدول اهتماماً خاصاً بزيادة مساهمة قطاع الخدمات، ولا سيما الخدمات الحكومية، من أجل خلق بيئة ملائمة للاستثمار والنمو. في المقابل، اعتمدت الدول العربية غير النفطية سياسات متنوعة لتعزيز قدرتها التنافسية في المجالات الصناعية والتصديرية والخدمية، مما أسهم في زيادة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي. (Abdel Moneim,2012,18).

4-تبني أسعار متحفظة في تقديرات إيرادات الميزانية المالية، وإنشاء صناديق لاستقرار العائدات النفطية؛ (Belqala,2015,245) منذ أن أصبح النفط والغاز المصدرين الرئيسيين للدخل في دول الخليج، اتبعت هذه الدول سياسة شاملة للتنوع الاقتصادي وعملت على تنفيذها بجدية. وقد تم ذلك من خلال استثمار عائدات النفط في أصول إنتاجية أخرى. وفضلاً عن ذلك هناك عدة أسباب جعلت التنوع الاقتصادي أولوية قصوى لدول الخليج منذ اكتشاف النفط فيها، وتتمثل هذه الأسباب فيما يلي:

أ-تذبذب أسعار النفط والطلب عليه .

ب-تواجه قضية التنمية مجموعة من المشكلات، ومن أبرزها إن هذه الدول تعتمد على نموذج الدولة التوزيعية.(International Monetary Fund e-2014 newsletter) الذي يعتمد على بيع المواد البترولية، بحيث تقوده الدولة وتستخدم فيه العمالة الأجنبية بشكل كبير. ويتميز هذا النموذج بتأخر ملحوظ في مستوى الأصول الإنتاجية، مما يجعله غير قادر على دعم التنمية المستدامة. إذ لا يسهم في توليد دخل ثابت وكافٍ للسكان، كما أنه لا يوفر فرص عمل للشباب المتعلمين تعليماً عالياً، وهي فئة تتزايد بشكل ملحوظ في الوقت الراهن. (6,2014, Hvd). (Hvdt).

5-كما استهدفت السياسات الضريبية في الدول الخليجية خلال الفترة 2011 - 2015 دعم وتنويع مصادر الإيرادات المالية بعيداً عن النفط والمواد الأولية الأخرى لمواجهة آثار التطورات الاقتصادية والمالية الدولية على الاقتصادات الخليجية، من خلال زيادة حصيلة الإيرادات الضريبية ورفع كفاءة التحصيل وتعزيز الامتثال الضريبي. (Arab Monetary Fund,2017,10).

تبرز الإمارات العربية المتحدة كتجربة ناجحة في التنويع الاقتصادي، من بين الدول المصدرة للنفط، وذلك كونها البلد العربي الأول الذي يحقق مستويات عالية في جملة من المؤشرات العالمية التي تبين مدى نجاح هذا البلد في تنويع الاقتصاد، ولاسيما ما تحققه في مجال الطيران، كما أنه لا يمكن إغفال الجهود المستمرة التي تبذلها دول المملكة العربية السعودية في سعيها لتحقيق التنويع الاقتصادي، لذا ارتأينا الوقوف على أهم السياسات التي اتبعتها كل من الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية لتحقيق التنويع الاقتصادي كأمثلة.

ثانياً: عرض وتحليل مؤشرات التنوع الاقتصادي في دول الخليج العربي

1- سياسة التنوع الاقتصادي في الإمارات: يمكن توضيح أهم إجراءات التنوع الاقتصادي لدولة الإمارات في الآتي:

أ- إنشاء المدن الصناعية، ومتابعة تطويرها عن كثب، واستقطاب الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية قادرة على المنافسة، إلى جانب إنشاء المعاهد الصناعية لتأهيل وتدريب القوى العاملة، وإقامة مراكز أبحاث متخصصة؛ (3,2016, Abdulrahman).

ب- السياسة المالية التوسعية: ركزت الإمارات على ضخ مبالغ كبيرة من الإيرادات النفطية في تطوير البنية التحتية وترقيتها، من أجل خلق فرص للقطاع الخاص وتخفيض كلفة ممارسة الأعمال، فضلاً عن بنية تحتية متطورة، إذ أسهمت السياسة المالية من خلال الإعفاءات الضريبية في رفع ربحية مشاريع القطاع الخاص، ومن ثمّ تنوع الاقتصاد (16,2010, Badawi and Ahmed).

ت- أنظمة حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الأساسية: كتطوير شبكات متميزة من المواصلات العامة والعمل على تطوير خطوط السكك الحديدية؛ وتجدر الإشارة إلى أنه في عام 2000 تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على أسلوب الكفاءة في استخدام الموارد بدلاً من أسلوب التنمية الشاملة، وذلك بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها. (12,2012, Amira).

ث- تستثمر الإمارات فوائدها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، ولاسيما في مجال الطيران والسياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، فضلاً عن خدمات النقل وتجارة التجزئة. (28,2013, Hvidt)، (فعلى سبيل التمثيل خلال الفترة 2012-2015 ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من

11.2% سنة 2012 ، إلى 15.4 % سنة 2015 ،(UNITED , 2015,4) .ما يعكس نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي التي تتبناها الدولة

والجدير بالذكر إن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي في الإمارات قد استقر وبلغت نسبة النمو 1.8% في عام 2019، ثم تسارعت إلى 2.6% في عام 2020 و3% بحلول عام 2021. ويعود ذلك إلى خطط الحكومة للتحفيز الاقتصادي، بالإضافة إلى الزخم الناتج عن استضافة معرض إكسبو الدولي 2020 (World Bank,2021). وفي سياق متصل، بلغت مساهمة الأنشطة غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 76.5%، بينما سجلت الأنشطة النفطية نسبة 23.5% في عام 2024 (UNITED 2025,4) وهو ما يثبت نجاح دولة الإمارات العربية المتحدة في تنويع اقتصادها.

ح-وضع مخططات مستقبلية للتنويع: كروية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030 ، بعد نجاح مشروع دبي 2015 ، فضلاً عن استراتيجية الطاقة 2050 التي تضمن بيئة اقتصادية مريحة للنمو في جميع القطاعات، وكذا تنويع مصادر الطاقة. (Ministry of Energy,2025,6) .

على الرغم من أن رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة قد تم تحقيقها في عام 2021، مسجلة بذلك تفوقاً على كل من البحرين والسعودية، إلا أنها ستؤدي دوراً مهماً في إعادة تشكيل المنطقة بحلول عام 2030. وتهدف هذه الرؤية إلى جعل الإمارات واحدة من أفضل دول العالم.

إنه يتركز الحكومة جهودها وأولوياتها على مجالات الاقتصاد، والتعليم، والرعاية الصحية، والإسكان، والشرطة والأمن، والخدمات الحكومية، والبنية التحتية. وستكون هذه الأولويات المحرك الرئيسي لنمو الاقتصاد، كما ستساهم في بناء دولة موحدة ومزدهرة.

2- سياسة التنوع الاقتصادي في قطر: ولغرض الوقوف على التقدم الذي أحرزته دولة قطر في هذا المجال سنركز على:

أ- تعمل قطر على تعزيز الاقتصاد المستدام من خلال تحقيق التقدم في ثلاثة اتجاهات مساندة لبعضها البعض لتحقيق هدف ضمان الاستدامة في الاقتصاد القطري وتتمثل هذه الاتجاهات في التالي: توسيع القاعدة الإنتاجية وهي إحدى ضرورات الاستدامة وتحقيق الازدهار والتقدم في أي اقتصاد ويعمل هذا الاتجاه على توفير المزيد من الفرص للجميع والاستثمار في المورد البشري وتوسيع قدرات الأجيال القادمة.

ب- تحقيق معدلات عالية من الادخار وتدفق مستمر وثابت من عائدات الاستثمار والعمل على جذب المزيد من الاستثمارات .

ت- تعزيز الاستقرار والكفاءة وهو أحد أهم الاتجاهات لتحقيق الاستدامة في الاقتصاد القطري من أجل توفير البيئة الملائمة التي يتحقق فيها الاستقرار الاقتصادي ويتم فيها استخدام الموارد والأصول بكفاءة (Ngemesh,2018,10).

د- دعم وتطوير القطاع الخاص بهدف إنشاء اقتصاد متنوع يسعى إلى تعزيز مشاركة القطاع الخاص، بحيث تؤدي الشركات الصغيرة والمتوسطة دوراً أساسياً في قيادة الابتكار وتنمية المشاريع في دولة قطر. ولتقييم مدى الاهتمام في دعم وتطوير هذا القطاع.

هـ- التحول نحو اقتصاد المعرفة: يتم تعزيز التعاون بين الجامعات والشركات من خلال تقديم الدعم التكنولوجي والتجاري، ليس فقط للشركات الكبيرة مثل أكسون موبيل وميكروسوفت وشل، بل أيضاً للشركات الصغيرة. في هذا السياق، توفر واحة العلوم والتكنولوجيا في قطر دعماً مالياً للابتكارات التكنولوجية الجديدة عبر برامج مثل

"صندوق إثبات المفهوم"، الذي يتيح لأصحاب المشاريع الحصول على الدعم اللازم والوصول إلى الشبكات وجمعيات رجال الأعمال لتطوير تقنيات جديدة. (Tamimi and al Gorani,2018,46 .

إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في قطر بلغ متوسطاً نسبته 1.81 % منذ عام 2004 حتى عام 2024، (International Monetary Fund,2025) ويمكن الإشارة إلى أن الاقتصاد القطري حقق معدل نمو متواضع بلغ 0.5% في عام 2019، قبل أن يرتفع إلى 1.5% في عام 2020، ويصل إلى 3.2% في عام 2021. (World Bank ,2021) وحققت الأنشطة الهيدروكربونية نمواً بنسبة 6.2%، بينما توسعت القطاعات غير الهيدروكربونية بنسبة 6.1%، مما أسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي. ومن بين القطاعات غير الهيدروكربونية، لوحظ نمو قوي في خدمات الإقامة والطعام (14.7%)، والقطاع المالي (11.1%)، وتجارة الجملة والتجزئة (9%)، والعقارات (6.3%)، والبناء (9.6%). وفي عام 2024، نما الاقتصاد بنسبة 2.4%، (International Monetary Fund,2025)، إذ سيشهد معدل النمو تعزيزاً نتيجة لزيادة إنتاج الغاز مع بدء تشغيل مشروع غاز برزان الجديد، بالإضافة إلى دعم القطاع غير النفطي من خلال برنامج الاستثمارات الحكومية الذي يركز على تطوير البنية التحتية والقطاع العقاري.

إن الاقتصاد القطري لا يزال يشهد نمواً ملحوظاً، مما يدعم تقدم الدولة نحو التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي بما يتماشى مع استراتيجية التنمية الوطنية 2024-2030.

3- سياسة التنويع الاقتصادي في السعودية: يمكن تلخيص أهم الخطوات التي اعتمدها المملكة العربية السعودية بهدف تنويع قاعدتها الإنتاجية في الآتي:

أ- تطوير التجارة من تجارة محدودة موسمية (كموسم الحج) إلى تجارة تقوم على أسس اقتصادية ثابتة.

ب- تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي عبر مختلف المجالات، مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، والكهرباء، وشركات الطيران، والخدمات البريدية، والسكك الحديدية، والمدن الصناعية، وخدمات الموانئ، ومرافق المياه، والاستثمار.

ت- تم إنشاء وتطوير العديد من المدن الصناعية في مختلف مناطق المملكة، مع تزويدها بالخدمات والمرافق اللازمة كافة. كما تم تأسيس الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية في عام 2001، كهيئة مستقلة تُعنى بالإشراف على إنشاء وإدارة هذه المدن الصناعية.؛ (Hassan & Dawood, 2017, 27)

د- إعداد خطط مستقبلية للتنوع بحيث عملت حكومة المملكة على إعداد خطة تنمية للأعوام 2015 - 2019 ، تركز من خلالها على التنوع بالاعتماد على مجموعة مختلفة من الصناعات الحيوية من بينها السيارات والأجهزة المنزلية، والطاقة الشمسية (Jeddah Economic Gateway, 2015, 10)

هـ- بالإضافة إلى رؤية المملكة 2030، التي تهدف إلى تعزيز الإيرادات الحكومية غير النفطية وزيادة نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الناتج المحلي غير النفطي.

تسعى المملكة العربية السعودية إلى أن تصبح قوة استثمارية عالمية، ولذلك تركز حالياً على تنوع مصادر دخلها بعيداً عن النفط. تقع المملكة في موقع استراتيجي يربط بين آسيا وأوروبا وأفريقيا، فضلاً عن أنها تتضمن ممرات مائية رئيسية تُستخدم عالمياً. ناهيك عن أنها تمتلك ثروة من المعادن الطبيعية. ومع ذلك، تعتمد رؤية السعودية 2030 بشكل أساسي على الثروة البشرية، التي ستساعد المملكة في تحقيق

أهدافها المتمثلة في بناء مجتمع نابض بالحياة، واقتصاد مزدهر، ودولة طموحة. إذ تشهد المملكة حالياً تغييرات جذرية في مجالات الحكومة والتعليم والاقتصاد والبناء، بهدف تحقيق هذه الرؤية. ويمكن الإشارة إلى أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في السعودية شهد تباطؤاً ليصل إلى 0.4% في عام 2019، وذلك نتيجة لجهود منظمة أوبك في تقليص إمدادات النفط. ومع ذلك، ارتفع المعدل إلى 1% في عام 2020، ثم إلى 2.2% في عام 2021. (World Bank, 2021).

وقد حققت المملكة العربية السعودية نمواً في ناتجها المحلي الإجمالي غير النفطي، الذي قدر بنحو 51% من اقتصادها في عام 2024، بنسبة 4.4% (IMF, 2025). وهو ما يعكس جهود الدول الخليجية في تنمية صادراتها خارج النفط، إلا أنه لا يمكن تجاهل الانخفاض الذي عرفته أسعار النفط في تلك الفترة كسبب لذلك.

على الرغم من اعتماد مفهوم "سياسات التنويع الاقتصادي" كاستراتيجية للتنمية في دول الخليج العربي، إلا أن النتائج لا تزال دون التوقعات. إذ ما يزال النفط يلعب دوراً محورياً في الناتج المحلي الإجمالي والإيرادات والصادرات، بالإضافة إلى تأثيره في نمو جميع القطاعات، سواء أكان بشكل مباشر أم غير مباشر. ولحد الآن، لم تتمكن اقتصادات الخليج من تحقيق تنويع اقتصادي حقيقي، مما يعني أن أي تقلب في أسعار النفط يؤثر بشكل كبير على الاقتصاد ككل.

تواجه عملية التنويع الاقتصادي مجموعة من المعوقات الهيكلية، تتعلق بتداخل الأنشطة الاقتصادية بين دول الخليج، فضلاً عن السيناريوهات المتغيرة للنمو في الاقتصاد العالمي. كما أن هناك تحديات كبيرة تعترض التجارة بين المناطق المختلفة. إذ تشير ردود الفعل على الأوضاع السياسية الطارئة في المنطقة العربية إلى أن هذه الدول قد تتخلى بسهولة عن سياساتها المدروسة والمخططة تحت ضغط الظروف، مما يدفعها للعودة إلى الأساليب التقليدية التي تتمثل في تدخل الدولة وهيمنة القطاع

العام. وبالتالي، فإن فرص التنويع الاقتصادي من خلال الإصلاحات الاقتصادية تواجه صعوبات سياسية كبيرة، مما يؤدي إلى تراجع ملحوظ في هذا الاتجاه. (Hvidt,2013,10)

على الرغم من أن العديد من الاقتصادات قد اعتمدت منذ فترة طويلة في استراتيجياتها على تنويع مصادر الإنتاج والتصدير بهدف تنويع مصادر الدخل، إلا أن عددًا قليلاً من الدول الخليجية المصدرة للنفط تمكنت من تحقيق نجاح ملحوظ في إنتاج وتصدير مواد تصنيعية متنوعة ذات قيمة مضافة. كما استطاعت بعض هذه الدول تطوير صناعات مرتبطة بالنفط ومشتقاته، مثل الصناعات البتروكيمياوية والأسمدة والمعادن، فضلاً عن بعض الصناعات التمويلية الأخرى. وفي المقابل حققت دول أخرى، مثل الإمارات، تقدماً ملحوظاً في تنويع بعض القطاعات الخدمية وتميمتها، بما في ذلك القطاع المالي والسياحي والخدمات اللوجستية، مما ساعدها على تحسين تنوع هيكل إيراداتها العامة.

وعلى العموم لا تزال الدول الخليجية المصدرة للنفط بحاجة إلى تطوير جهودها وسياساتها الموجهة لتنويع اقتصاداتها وهياكلها الإنتاجية، فالنجاح في ذلك يبقى رهيناً بدور الدولة في مواجهة التحديات التي تقف أمام تنويع القاعدة الإنتاجية، ومن ثم خلق منتجات تنافسية ذات قيمة مضافة عالية وضمن أن تأخذ سياسات التنويع الاقتصادي طابع الاستمرارية والديمومة، وليس الطابع الظرفي، وذلك من خلال التعامل معها ضمن أطر مخططة طويلة المدى، وأن لا تكون بمثابة ردود أفعال ذات طبيعة مؤقتة فحسب.

تؤكد استراتيجيات التنمية الاقتصادية طويلة المدى في دول الخليج أهمية التنويع الاقتصادي. وهذه الاستراتيجيات تهدف إلى تعزيز التنمية المستدامة وتقليل الاعتماد على عائدات النفط، علاوة على زيادة فرص العمل في القطاع الخاص

للمواطنين. فعلى سبيل التمثيل، تشمل هذه الاستراتيجيات: رؤية المملكة العربية السعودية لعام 2025، ورؤية سلطنة عمان لعام 2020، واستراتيجية الإمارات العربية المتحدة لعام 2021، واستراتيجية البحرين لعام 2030، واستراتيجية قطر لعام 2030. وتعكس هذه الاستراتيجيات اعترافاً ضمنياً من قبل صانعي السياسات بأن دول الخليج بحاجة إلى اتباع نهج لتنويع اقتصاداتها من خلال تطوير قطاعات التصنيع المختلفة (Economic Diversification in theGCC, 2014).

ومن الجدير بالذكر أن دول الخليج حققت نجاحاً ملحوظاً في إنشاء صناعات سيادية، على الرغم من أنه كان بالإمكان تحقيق نتائج أفضل من ذلك، بحيث كان يمكن أن تكون أحجام هذه الصناعات أكبر. أما في ما يتعلق بالتنويع، فقد حققت بعض النجاحات، ولكنها كانت مقتصرة بشكل رئيس على القطاع النفطي والصناعات المرتبطة به، مما يُعرف بالتنويع الرأسي، ولم تتجاوز ذلك إلى مجالات أخرى، مثل التنويع الأفقي، وبصفة خاصة في قطاع التصنيع الموجه للتصدير، الذي يُعد الأكثر أهمية.

ثالثاً: متطلبات تحقيق سياسات التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الخليجية

تتيح الأسعار المنخفضة للنفط فرصة كبيرة لتنويع وإصلاح الاقتصادات الخليجية، ولاسيما في ظل وجود تجارب تنموية ناجحة خاضتها بعض البلدان الريفية (مثل أندونيسيا، شيلي، ماليزيا، النرويج التي تم الإشارة إليها في المبحث الأول). وفي هذا السياق يمكن الإشارة إلى عدد من المتطلبات ومن أبرزها:

1- سياسات الاقتصاد الكلي كشرط مسبق للتنوع الاقتصادي

أ- تطوير إطار جبائي قوي، استناداً إلى قاعدة ضريبية للمساعدة على تحقيق الأهداف المالية.

ب- التأكد من أن استخدام إيرادات النفط تضبطه قواعد واضحة وشفافة.

ت- تحسين إدارة السيولة بما في ذلك التنبؤ بالسيولة وعمليات سوق ما بين البنوك.

ح- وضع أطر تنظيمية وإشرافية واحترازية قوية لتعزيز صلابة القطاع المالي ضد تقلبات أسعار النفط.

ج- تقوية سعر الصرف الفعلي الحقيقي والتقييم الفعلي له.

2- دعم القطاع الخاص :

أ تبسيط البيروقراطية الحكومية.

ب- تقليل العوائق التنظيمية التي تحد من المنافسة، وضبط قوانين سياسة المنافسة ومتابعة تنفيذها.

ت- تعزيز زيادة التكامل التجاري.

ت-مراجعة لوائح العمل لتعزيز مرونة سوق العمل عند الحاجة .

ح- وضع حوافز لمشاركة أقوى للمرأة في القوى العاملة، وتعزيز ظروف عمل أفضل.

ج- خفض الإقراض الموجه وتطوير أسواق الأوراق المالية المحلية لزيادة فرص الحصول على التمويل.

خ- تحسين أدوات تقييم الدائن وتوفير البنية التحتية وضمان حقوق الدائنين لتعزيز الوصول إلى الائتمان، ولاسيما ما يخص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

3- إصلاح القطاع العام كمحفز لدعم القطاع الخاص: لتحسين كفاءة وإنتاجية القطاع العام الكبير والمترهل وتعزيز الحوكمة فيه، مع التركيز على ملاءمة كفاءة القيادات في مؤسسات هذا القطاع، ينبغي اتباع الخطوات الآتية:

أ- تقليل حجم قوة العمل العامة من خلال تحسين الأجور في القطاع الخاص للموظفين المؤهلين.

ب- زيادة الإنفاق العام على التعليم إذا كان منخفضاً.

ث- تحسين نوعية التعليم، بما في ذلك توجيه التعليم والتدريب المهني نحو المهارات التي يحتاجها القطاع الخاص.

ح- تحسين برامج التأمين ضد البطالة لضمان حصول العاطلين عن العمل على الحد الأدنى من الدخل وتكون لديهم حوافز مناسبة للبحث عن عمل.

ج- الاستثمار في البنية التحتية من خلال زيادة كفاءة الاستثمار العام.

ح تعزيز عمليات الشراء عن طريق عروض المزادات (المناقصات) وبحث جدوى المشروعات.

ق-التغلب على آثار المرض الهولندي: بجانب تخفيف آثار المرض الهولندي من خلال ضبط الإنفاق، يُطرح عادة خياران على مستوى السياسات لمواجهة لعنة الموارد وتعزيز النمو. يتمثل الخيار الأول بالاستثمار في أصول خارجية، بينما الثاني يتجسد في الاستثمار في السلع الرأسمالية العامة داخل الاقتصاد المحلي. إذ يعتمد اختيار أي من الخيارين بشكل حاسم على العائد الحقيقي على الاستثمار العام المحلي؛ فكلما زاد العائد على رأس المال العام من حيث النمو الاقتصادي المحلي، زادت جاذبية هذا الخيار مقارنة بالاستثمار الخارجي. ومع ذلك، لا يمكن تقدير ذلك بناءً على الأماني والافتراضات غير المدروسة. وفي كثير من الأحيان، يدعي مؤيدو هذا الرأي أن العائد على الاستثمار العام يجب أن يكون مرتفعاً نظراً للاحتياجات الكبيرة في البلدان النامية، لكن الأدلة على ذلك تبقى مختلطة.

5- خفض الإنفاق العام والتكيف مع تقلبات أسعار النفط العالمية:

ستحتاج دول الخليج إلى إعادة تقييم خططها الموضوعة للإنفاق على المدى المتوسط، ثم التكيف بالتدرج مع الواقع الجديد في سوق النفط العالمية إذا اتضح أن انخفاض أسعار النفط واقع مستمر. وسيتعين تحديد أولويات الإنفاق بصورة أفضل لضمان الكفاءة في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية والاقتصادية، كما ينبغي النظر في الخيارات المتاحة لزيادة الإيرادات غير النفطية. مع النظر إلى المستقبل، ومن المتوقع أن يظل الإنفاق الحكومي محدوداً لسنوات قادمة. لذا يتعين على دول الخليج تعزيز تنوع اقتصاداتها للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية، وإعادة توجيه الحوافز نحو إنتاج السلع والخدمات الموجهة للتصدير. سيتطلب ذلك تعزيز الإصلاحات، وبصفة خاصة في مجالات التعليم، ومناخ الأعمال، والحوكمة، والتكامل التجاري، لتمكين القطاع الخاص من الازدهار ليصبح محركاً للنمو مع مستوى أعلى من الاكتفاء الذاتي. وفضلاً عن ذلك، سيكون من الضروري في العديد من الدول تمكين المواطنين من زيادة مشاركتهم في سوق العمل الخاص، لتفادي الضغط على الحكومات لتكون هي صاحب العمل الرئيس فحسب، وهو دور سيظهر للحكومات أنه يصبح أكثر صعوبة خلال فترات انخفاض أسعار النفط.

لحسن الحظ، تمتلك معظم دول الخليج احتياطات وقائية كبيرة من الأصول الأجنبية، ومن المتوقع أن تعمل هذه الدول على تقليل نمو إنفاقها الحكومي، ولكن بشكل تدريجي. وستساعد هذه الاحتياطات الكبيرة معظم دول الخليج على مواجهة الصدمات الكبيرة التي قد تؤثر على إيراداتها النفطية في المستقبل القريب. ومع ذلك، فإن فوائض ميزانياتها العامة تتجه نحو التناقص مع مرور الوقت، ويرجع ذلك جزئياً إلى زيادة أجور القطاع العام، وانخفاض أسعار النفط، بالإضافة إلى الدعم السخي للطاقة الذي يعزز الاستهلاك المحلي على حساب الصادرات في بعض الدول. وإذا تعرض الطلب العالمي لصدمة انكماشية، فقد يؤدي ذلك إلى تسريع الوصول إلى نقطة التحول في الأرصد المالية العامة.

وفي العادة فإن ما يعيق تنمية رأس المال البشري عوامل تتعلق بالطلب بدلاً من العرض، وذلك بسبب ضعف الحوافز المرتبطة بالإقبال على التعليم الجيد، وطلب المعرفة، وبناء القدرات، واكتساب المهارات، أو نتيجة لعدم التمكين. لذا، فإن التركيز الذي شهدته السنوات الأخيرة من قبل دول المجلس على جانب العرض فقط في عملية تطوير رأس المال البشري، مثل التنافس على جذب الجامعات الأجنبية، والتوسع في المباني، والإنفاق السخي، سيكون مصيره الفشل إذا لم يتم معالجة مسألة جانب الطلب. ويتطلب ذلك إجراء إصلاحات تستهدف مصادر الطلب على رأس المال الوطني، التي تشمل القطاعين العام والخاص على حد سواء.

6- السير نحو اقتصاد أكثر تنوعاً

أ- تحسين مناخ للاستثمار الأجنبي المباشر بما في ذلك الصناعة غير النفطية، من خلال تخفيض شروط الاعتماد (الدخول)، وخلق وسطاء ترويج الاستثمار وتبسيط الهياكل الضريبية.

ب- تعزيز تعميق التكامل في سلاسل القيمة العالمية من خلال تعزيز الكفاءة في الإنتاج، وتعزيز الجودة الإدارية، وتحسين القدرة التكنولوجية وضمان القدرة التنافسية للأجور.

ج- دعم التنوع الأفقي من خلال تعزيز توزيع عائدات النفط الحكومية بطريقة تقلل من تكاليف الإنتاج في قطاعات جديدة ورفع كفاءتها مع تشجيع دخول المستثمرين الجدد.

ح- تعزيز التنوع الرأسي (العمودي) في القطاعات القائمة من خلال التركيز على الانتقال إلى منتجات ذات قيمة مضافة أعلى في الصناعات المعدنية والكيماوية.

خ- تعزيز القدرة التنافسية في سوق العمل من خلال التركيز بشكل أكبر على نمو الأجور بما يتماشى مع الإنتاجية.

الاستنتاجات:

1- لقد تم التطرق في هذا البحث إلى مفهوم سياسات التنوع الاقتصادي ثم إلى الأسباب التي تدفع الدول إلى اللجوء إليه، إذ يعد أهمها نقادي الأزمات التي يسببها الاعتماد المفرط على النفط. وفي هذا الإطار اعتمدت الدول المصدرة للنفط سياسات عديدة لتنوع اقتصاداتها، إذ نجحت كل من إندونيسيا، ماليزيا، الشيلي، المكسيك والنرويج في سياساتها؛ فمنها من انتهج سياسة إحلال الواردات لتنوع الاقتصاد وذلك بإنتاج سلع كانت تستورد سابقاً، ومنها من تبنت سياسة تشجيع الصادرات لتنوع صادراتها.

2- من خلال تجارب الدول لسياسات تنوع اقتصاداتها نستنتج أن ثمة نجاح في سياسة الدولة لبناء اقتصاد مستدام، بمعنى التنوع الاقتصادي أو تنوع مصادر الدخل وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي.

3- إن تقلب أسعار النفط يعرقل الجدية في عملية التنوع التي تتبعها الدول الخليجية المصدرة للنفط، ففي فترات تدني أسعار النفط يكون التنوع هدفاً أساسياً، بينما في فترات ارتفاع أسعار النفط يتم صرف النظر عن الإلحاح إلى ضرورة تخفيف الاعتماد على النفط.

4- أظهرت نتائج تحليل سياسات التنويع الاقتصادي في دول الخليج أنها تتجه نحو تحقيق التنويع الاقتصادي ، وهو ما يوحي بأن جهود هذه الدول في سبيل تنويع اقتصاداتها قد بدأت تأتي ثمارها ومع ذلك، تظل هذه الجهود غير كافية لدعم تطوير القطاع التصديري غير النفطي.

5- تبين من خلال المؤشرات السابقة ، أن زيادة نسبة الإيرادات النفطية من إجمالي الإيرادات الحكومية تُعد مؤشراً سلبياً على جهود التنويع الاقتصادي.

6- بينت الإحصائيات التي تم الاعتماد عليها في تحليل مؤشرات التنويع الاقتصادي، أن الاقتصاد الخليجي مستمر في التبعية للقطاع النفطي على الرغم من وجود البرامج التنموية الكبيرة التي أثرت في القطاعات الاقتصادية جميعها، ويعود ذلك لعدم اتباع استراتيجية تنموية واضحة المعالم والأهداف،

7- لكن بالرغم من ذلك نشير إلى أن الدول الخليجية قامت بالعديد من الإجراءات في سبيل تنويع الصادرات غير النفطية وتطويرها ، من خلال سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي تهدف إلى تنشيط قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز تنافسيتها ومع ذلك، تظل هذه الجهود غير كافية للنهوض بالقطاع التصديري غير النفطي.

8- بشكل عام، لم تتمكن الدول الخليجية حتى الآن من تحقيق الحد الأدنى المطلوب من تنويع الاقتصاد، مما أدى إلى استمرار الاعتماد على النفط ومداخيله، والتركيز على الصادرات، وزيادة الانكشاف على تقلبات الأسعار.

9- في الختام، يمكننا التأكيد على أنه على الرغم من أهمية سياسة التنوع الاقتصادي ودورها في إيجاد مصادر دخل بديلة للنفط في دول الخليج، فإن النفط وإيراداته سيظلان أساساً للتنمية. وذلك بسبب الدور الحيوي الذي يؤديه كسلعة اقتصادية، ناهيك عن تأثير الإيرادات النفطية في تحسين مستوى المعيشة.

التوصيات:

في سياق السياسات المتبعة لزيادة التنوع الاقتصادي في دول الخليج، ولتحسين الإنتاجية وتعزيز نمو القطاع الخاص غير النفطي، هناك مجموعة من التوصيات التي ينبغي الالتزام بها في الفترة المقبلة:

1- الاستثمار في إنشاء تجمعات صناعية ذات إنتاجية عالية، وتطوير روابط أفقية ورأسية قوية تستند إلى هذه التجمعات، مع الاستفادة من تجارب كل من إندونيسيا وماليزيا والمكسيك في هذا المجال. فقد تمكنت هذه الدول من تعزيز مستوى التكنولوجيا وزيادة تطور صادراتها من خلال تركيزها على تجمعات صناعية محددة، بالرغم من أنها كانت تمتلك في البداية قاعدة تكنولوجية منخفضة.

2- زيادة الاستثمارات في البنية التحتية، بالإضافة إلى الاستثمار في رأس المال البشري، فهما يعدان ضروريين لضمان توفر العمالة الماهرة. فإقامة مجتمعات صناعية تتطلب وجود عمالة ذات مهارات عالية.

3-تهيئة بيئة الأعمال الملائمة، بالإضافة إلى تقديم حوافز ضريبية ودعم للصادرات في القطاعات غير النفطية.

4-تنمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتوفير الدعم اللازم لها من خلال التمويل والمساندة من بنوك التنمية، والصناديق السيادية، وهيئات تشجيع الصادرات، سيسهم بشكل كبير في استبدال بعض المنتجات المستوردة..

5-يتطلب نجاح دول الخليج في تنفيذ سياسات التنويع الاقتصادي الاستمرار في الإصلاحات الاقتصادية والهيكلية، بالإضافة إلى تسريع عملية الخصخصة وتعزيز مستويات التعاون الاقتصادي الإقليمي.

6-تشمل حرية التجارة تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر واستخدام رأس المال الأجنبي لتعزيز القاعدة التكنولوجية في القطاع الصناعي. ومن المؤكد أن هذا سيلعب دوراً رئيسياً في دفع مسار التنويع.

7-استمرار الإصلاحات الاقتصادية في مختلف المجالات السياسية والمالية والمصرفية، بهدف تعزيز التنوع وتحقيق التنمية الاقتصادية..

8-يتطلب الوضع الحالي للقطاع التصديري اتباع استراتيجية وطنية شاملة ومدروسة على المدى المتوسط والبعيد، تأخذ بالحسبان جميع المعطيات المتعلقة بهذا القطاع الحساس.

9-يعد تطوير استراتيجية تهدف إلى تنويع الاقتصاد الخليجي تحدياً يجب مواجهته، وذلك للحد من الاعتماد على تقلبات أسعار النفط.

References:

- Naji Al-Tuni, (2002) The Journey of Economic Diversification in the Arab World. Journal of Development and Economic Policies, Volume 4, Issue 2.
- Samia Faqir and Ali Abbaba, (2016) The role of the agricultural sector in diversifying the income of the Algerian economy. A paper presented at the Sixth International Scientific Forum on Alternatives to Growth and Economic Diversification in the Maghreb Countries: Between Options and Available Alternatives. El Oued: Hama Lakhdar University, El Oued, Algeria.
- Ibrahim Belkala, (2015) Policies to mitigate the undesired economic effects of oil price fluctuations on the public budget in Arab oil-exporting countries with reference to the case of Algeria, PhD thesis. Faculty of Economics, Business and Management Sciences, Chlef: Hassiba Ben Bouali Belkala University.
- Al-Jubouri, Hamid Abdul-Hussein (2016), Economic Diversification and Its Importance for Oil Countries, from the Euphrates Center for Development and Strategic Studies.<http://burathanews.com/arabic/studies/303451>
- Marzouq, Atef Lafi, Hamza, Abbas Maki, (2014) Economic diversification, its concept and dimensions in the Gulf countries and the possibilities of achieving it in the eighth volume, issue 31, Iraq, Al-Ghari Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Kufa, College of Administration and Economics, tenth year.
- Ghilan, Mahdi Sahar, (2007) The role of the agricultural sector in the economic diversification policies of Iraq, Karbala University Scientific Journal, College of Administration and Economics, Karbala University, Volume 5, Issue 2.

- Paul, G. H.(2008) institutions and diversification of the economies in transition challenges discussion paper . centre for economic reform and transformation school of management and languages: heriot-watt university.
- Al-Shabibi, Ahmed Saddam Abdul Sahib, (2010) Policies and Requirements of Economic Reform in Iraq.. A Future Vision, The Arabian Gulf Journal, University of Basra, Basra and Gulf Studies Center, Volume 11, Issue 1-
- Le- Yin, Z. H. (2003) ,Workshop on Economic Diversification. Islamic Republic of Iran, Teheran: UNFCCC, October 18-19.
- Mualla: Kazim, and Ahmed: Ali Muhammad, (2015) The Iraqi economy between rentier hegemony and the possibility of future economic diversification. Al-Mansour Journal, Baghdad, Al-Mansour University College, Issue 2
- Evidence for chile Herzer,(2006) Dierk, and D. Nowak-Lehmann. Export diversification, externalities and growt
- Al-Jubouri, Hamid Abdul-Hussein (2016) "Economic diversification and its importance for oil-producing countries", available at the electronic link:
<http://www.qanon302.net/articles>
- Mehlum, Halvor, Karl Moene, and Ragnar Torvik.(2006) "Institutions and the resource curse." The economic journal 116.508 .
- Paulo, Francisco Miguel,(2013)" Diversification of the Angolan Exports- Challenges and Benefits", Diss. Universidade Católica Portuguesa Lisbon.
- J.F Mejia, J. F. (2011)Export Diversification and Economic Growth AnAnalysis of Colombia's Export Competitiveness in the European Union'sMarket. Berlin Heidelberg: Physica-Verlag.
- Gelb, A. (2010). Diversification de ieconomie des pays en ressources Naturelle. le séminaire de Haute niveau du FMI Ressources naturelles,

- Financet développement.
- Al-Jubouri, Muhammad Hussein and others, (2014). The oil experience in Norway and the possibility of applying it in Iraq. Journal of Administration and Economics, Volume Three. (10).
- Al-Qassim: Farouk, (2009) Norway gained the blessing of oil and avoided its curse, first edition (Beirut, Center for Arab Unity Studies).
 - The Global Competitiveness Report (2018) switzerland: world economic forum.
 - Al-Darwish, Ahmed, (2015) The Kingdom of Saudi Arabia: Addressing Emerging Economic Challenges to Sustain Growth, International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department.
 - Sultan: Abdul Rahman Muhammad, (2017) How Chile Overcame the Resource Curse: Books on Finance and Economics, available online, International Information Network alphabeta.argaam.com
 - Gijon-Spalla, J. G. (2010)"Will The New Foreign Direct Investment RegimePromotr Export Diversification in Algeria? A prespective From Chile's andMalysia's Successes". The Maghreb Cnter Journal(1).
 - Rajab: Ali, (2012) The development of the stages of pricing crude oil in international markets, Oil and Arab Cooperation Magazine, Volume 38, Issue 141, issued by OAPEC.
 - Tawfiq, Saad Haqi, (2011) International Competition and Ensuring Oil Security, Journal of Political Science, Issue 43, University of Baghdad.
 - Al-Sharaa: Abbas Jabbar, (2008) The global oil market between supply, demand and international variables, Journal of Economic Sciences, Issue 20, University of Basra
 - Evidence for chile Herzer,(2006) Dierk, and D. Nowak-Lehmann. Export diversification, externalities and growt

- BP Statistical Review of World Energy (2014)
<http://www.bp.com/statisticalreview>
- Dandy: Abdel Fattah, (2012) Dialogue between oil-producing and consuming countries and its importance in price stability, Oil and Arab Cooperation Magazine, Volume 38, Issue 140, issued by OPEC.
- Mohamed Ramadan, (2012) Oil Price Fluctuations, the Resource Curse and the Need for Zero-Based Budgeting, Senyar Capital Financial and Research Consulting Company. Published on the website.
<http://www.senyarcapital.com>
- Belqala: Ibrahim, (2013) Developments in oil prices and their impact on the general budget of Arab countries during the period (2000-2009), Al-Baheth Magazine, Issue 12, Algeria.
- US upstream:cost,(2014) price and the unconventional treadmill , EY building abetter working world ,www.ey.com/oilandgas economic
 - Tmothy lane ,(2015) Drilling down-understanding oil price and their impact , madison international trade association (MITA) , Canada ,
- Ali: Ahmed Ibrihi, (2011)Oil Economy and Oil Investment in Iraq, Baghdad, House of Wisdom.
- Boudia Mounya/f .Akhari Farouk/Zebiri Noura,(2017)la crise economique actuelle en Algerie entre les fluctuations des prix de petrole etl exploitation des potenible pour la realization du decollage economique Journal of Economic financial,oum elbouaghi Volume 4/-ISSUE2:
- Al Khater, Khalid bin Rashid, (2018) “Exploring Prospects for Economic Diversification and Sustainability in the Gulf Economies in Light of the Challenges of the Collapse of Oil Prices”, Istishraf Journal for Future Studies, Volume 3, Issue 3, Arab Center for Research and Policy Studies,
- Blanchard, Olivier and Arzki, Rabah (2014) Seven Questions about the

- Recent Fall in Oil Prices, International Monetary Fund, 22 websites available on the Internet.<http://blog-montada.imf.org?p=3350>
- Khadduri, Walid, (2014) The decline in oil prices: causes and reactions, current issues, Emirates Center for Strategic Studies and Research, 2.
 - Emirates Center for Strategic Studies (2015) The Decline of Global Oil Prices: Motives and Causes, Abu Dhabi, Issue 5611
 - Hassania, Dr. Muhammad Osama, (2021) The Implications of Oil Price Fluctuations for the Arab Gulf Countries and the Need for Economic Diversification, International Journal of Economic Studies, Issue 15, Arab Democratic Center – Berlin.
 - International Monetary Fund (IMF) (2015) Coping with Low Oil Prices in the Context of Declining Demand, World Economic Outlook Update Report, Middle East and Central Asia Department, International Monetary Fund, January, www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/reo/2015/mcd/mreo0115a.
 - International Monetary Fund (IMF), (2014) The Gulf Cooperation Council: Falling Oil Prices Highlight the Need to Diversify Gulf Economies. IMF Electronic Bulletin. International Monetary Fund, December 23.
 - Ministry of Economy, (2016) Annual Economic Report for 2016. United Arab Emirates. Economy.
 - Al-Mun'im, Heba Abdel, (2012) The Performance of Arab Economies over the Past Two Decades: Features and Stability Policies. A M F.
 - Havdat, Martin, Economic Diversification in the Gulf Cooperation Council Countries: Achievements and Future Trends. Emirates Center for Strategic Studies and Research, Global Studies Series, Issue 116.
 - Arab Monetary Fund, (2017) Tax Systems and Value Added Tax in Arab Countries. Abu Dhabi, United Arab Emirates, Arab Monetary Fund.
 - Abdel Rahman, Heba, et al., (2016) The UAE Experience in Economic

- Diversification with a Focus on the Information and Communication Technology Sector. Presentation at the Sixth International Forum on Alternatives to Growth and Economic Diversification in the Maghreb Countries: Between Options and Available Alternatives. El Oued, Hama Lakhdar University, El Oued, Algeria. 2, 3.
- Badawi, Ali, and Abu Bakr Ahmed, (2010) The Private Sector and Economic Policy in the United Arab Emirates. Economic Studies. Abu Dhabi, United Arab Emirates: Arab Monetary Fund.
 - Amira, Mohammed Saeed, (2022) The Economy of the United Arab Emirates: Achievements and Future Prospects. Journal of Economic Cooperation among Islamic Countries, 01-20.
 - Shanta Devarajan and Laila Mottaghi, (2016) Oil Prices...Where to? Quarterly Economic Brief for the Middle East and North Africa. Washington: World Bank.
 - UNITED ARAB EMIRATES:(2015) Article Iv consultation–press press Release,and Staff report. USA:IMF. (International Monetary Fund,,
 - Ministry of Energy (2017) United Arab Emirates, Ministry of Energy Magazine, Ministry of Energy: United Arab Emirates.
 - Naghmish, Dr. Radi Obaid, (2014) Transformations in the Qatari Economy from the Perspective of Economic Diversification during the Period 1995–2014, Issue 36, University of Basra.
 - Al–Tamimi, Dr. Sami Obaid and Adnan Farhan, Wad Al–Jawarin, (2018) Economic Diversification in Qatar National Vision 2030, Gulf Economic Journal, University of Basra, Issue 38.

- Jeddah Economic Portal, (2015) Macroeconomic Analysis of the Kingdom of Saudi Arabia.
- Economic Diversification in theGCC:(2014) Past, Present, and Future, I M F staff discussion note .
- International Energy Agency,(2025) U.S. Energy Information Administration.
- Arab Monetary Fund, (2025) Unified Arab Economic Report
- Martin Hvidt ,(2013) Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends , Research Paper, Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States .
- Kapunda, S. M. (2003)Diversification and poverty eradication in botswana, journal of african studie 17(2).
- Hvidt, M. (2013) Economic Diversification in GCC countries: Past Record and Future Trends. Kuwait Programme on Development, Governance and Globalisation in the Gulf States. London: The London School of Economics and Political Science LSE.
- Berthélemy, J.-C. (2005). Commerce International et diversification économique. revue d'economie politique , 115 (5)
- Arab Monetary Fund, Unified Arab Economic Report, various editions
- : OPEC: World Oil Outlook (2025); IEA, World Energy Outlook 2020; BP Statistical Review of World Energy, June 2024; EIA, Energy Outlook
- World Energy(2025); EIA, Energy Outlook: <https://www.iea.org/>